



AAOIFI
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION
FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيو في)

مسودة
المعيار الشرعي رقم (٣٣)
الوقف

معيار معدّل

وبتمويل من:
وقف سعد وعبد العزيز الموسى



تم إعداد هذا المعيار بدعم وتعاون مع:
مركز استثمار المستقبل للأوقاف والوصايا



مسودة لتلقي آراء ومقترحات العلماء والخبراء وعموم الصناعة المالية الإسلامية على البريد

الإلكتروني sharia@aaoifi.com

حتى موعد أقصاه ٤ ربيع الآخر ١٤٣٩ هـ يوافق ٢٢ ديسمبر ٢٠١٧ م



المحتوى

رقم الصفحة

رقم الصفحة	المحتوى
٣	التقديم
٤	١. نطاق المعيار
٤	٢. تعريف الوقف وأنواعه وحكمه
١٠	٣. نظارة الوقف
١٢	٤. إدارة الوقف
١٦	٥. مصارف الوقف
١٧	٦. عوارض الوقف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام الوقف الأساسية التي تشكل مرتكزاً للتطبيقات العملية للوقف ودور المؤسسات^(١) في النظارة على الوقف وإدارته وتثميته.

والله الموفق،،،

^١ استخدمت كلمة «المؤسسة/المؤسسات» اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية

نص المعيار

١. نطاق المعيار:

يتناول هذا المعيار تعريف الوقف وأنواعه وأحكامه وأركانه وشروط كل ركن، وبيان الشروط التي يجب توافرها في الوقف والواقف والموقوف عليه ونفقات الوقف، وطرق الانتفاع بالوقف وسبل تنميته وأحكام النظارة عليه وإدارته، ودور المؤسسة في تنمية موارد الوقف وطرق استثماره. ولا يتناول هذا المعيار الإرصاء والعهددة المالية وإن أشبهها الوقف في بعض الجوانب.

٢. تعريف الوقف وأنواعه وحكمه:

١/٢ تعريف الوقف: حبس الأصل والتصدق بالمنفعة.

٢/٢ أنواع الوقف:

١/٢/٢ الوقف الخيري: هو ما يكون ريعه ومنفعته في وجوه الخير العامة، كالفقراء والمراكز البحثية والجامعات.

٢/٢/٢ الوقف الأهلي أو الذري: وهو ما يكون ريعه ومنفعته لذرية الواقف أو أقاربه أو غيرهم من الأشخاص المعينين، ومنه الوقف على النفس، وعند عدم وجودهم يؤول إلى الوقف الخيري.

٣/٢/٢ الوقف المشترك: وهو الذي يشترك في ريعه ومنفعته مصرف الوقف الخيري والأهلي.

٣/٢ حكم الوقف: الوقف مشروع على وجه الاستحباب، وهو عقد لازم، لا يجوز للواقف الرجوع عنه.

٤/٢ أركان الوقف وشروطه: أركان الوقف: الصيغة، والواقف، والموقوف، والموقوف عليه، ولكل ركن منها شروط وضوابط وأحكام يلزم توافرها، على النحو الآتي:

١/٤/٢ صيغة الوقف:

١/١/٤/٢ يشترط أن تكون صيغة الوقف جازمة، فلا ينعقد الوقف بالوعد به.

٢/١/٤/٢ ينعقد الوقف بكل ما يدل عليه عرفاً، ويحصل ذلك باللفظ أو الكتابة أو بما يقوم مقامهما.

٣/١/٤/٢ ينعقد الوقف بإيجاب من الواقف، ولا يفتقر إلى قبول، سواء أكان الموقوف عليه معيناً أم غير معين؛ فإن لم يقبل الموقوف عليه المعين؛ سقط حقه، ويصرف في وجوه الخير إلا أن يشترط رجوع الوقف إليه إن لم يقبل الموقوف عليه.

٤/١/٤/٢ الأصل أن يكون الوقف منجزاً، ويجوز أن يكون معلقاً على شرط،

كقوله: وقفت عمارتي إن شُفيت، أو مضافاً إلى المستقبل، مثل أن

يقول: وقفت مزرعتي أول العام القادم.

٥/١/٤/٢ إذا علق الواقف الوقف بموته فيكون وصيةً، فلا ينفذ إلا في ثلث تركته،

ولغير ورثته، ويجوز له الرجوع فيه.

٦/١/٤/٢ الأصل أن يكون الوقف مؤبداً، ويجوز أن يكون مؤقتاً بمدة إذا نصَّ

الواقف على توقيته بحيث يرجع بعدها إلى المالك، فإن انتهت مدة

الوقف وقد مات الواقف عاد الموقوف إلى ورثته.

٧/١/٤/٢ لا يشترط في صيغة الوقف التصريح بمصرف الوقف، فيصح الوقف

المطلق ويصرف إلى الخيرات، مثل أن يقول: يتي هذا وقف.

٨/١/٤/٢ يحرم عقد الوقف إذا كان لغرض غير مشروع كقصد الإضرار بالغرماء.

٢/٤/٢ الوقف:

١/٢/٤/٢ يشترط أن يكون الواقف أهلاً للتصرف في ماله، كما يشترط أن يكون

مالكاً للعين الموقوفة، أو مأذوناً له بذلك.

٢/٢/٤/٢ يصح وقف الفضولي، ويكون موقوفاً على إجازة المالك، وينظر المعيار

الشرعي رقم (٢٣) بشأن الوكالة وتصرف الفضولي.

٣/٢/٤/٢ إذا كان الواقف شخصاً حكماً (شخصية اعتبارية) فيجب أن يكون

الوقف بقرار من المالك أو من يملك هذا التصرف عنهم شرعاً وقانوناً.

٤/٢/٤/٢ لا ينعقد وقف المحجور عليه للسفه إلا إذا كان وقفه على نفسه مدى

حياته، ويتوقف وقف المحجور عليه لدين على إجازة الدائنين.

٥/٢/٤/٢ الوقف في مرض الموت بمنزلة الوصية في اعتباره من الثلث ولغير وارث.

٦/٢/٤/٢ يصح وقف غير المسلم مع مراعاة أحكام الوقف وشروطه.

٣/٤/٢ الموقوف:

١/٣/٤/٢ يشترط في الموقوف ما يأتي:

أ. أن يكون مالاً متقوماً معلوماً أو يؤول إلى العلم.

ب. أن يكون مملوكاً للواقف ملكاً باتاً لا خيار فيه للغير وقت الوقف، فإن كان فيه

خيار شرط للواقف نفسه فيصحب وقفه ويسقط حينئذ خياره، وإن كان الخيار



لغير الواقف فلا يصح الوقف إلا إذا كان معلقاً على سقوط خيار الغير.
ج. ألا يتعلق به حق للغير؛ كأن يكون مرهوناً، أو أن يستغرق الدين جميع أموال الواقف وقت الوقف، فلا يكون الوقف نافذاً إلا بإجازة المرتهنين أو الدائنين.
٢/٣/٤/٢ للوقف ذمة مالية مستقلة تجعله أهلاً للإلزام والالتزام، وهي منفصلة عن شخصية من يديره.

٤/٤/٢ الموقوف عليه:

١/٤/٤/٢ يشترط في الموقوف عليه ألا يكون جهة محرمة.
٢/٤/٤/٢ يصح الوقف على النفس، بأن يقول: جعلت هذا الوقف على نفسي، ثم على وجوه الخير العامة.
٣/٤/٤/٢ لا يُشترط أن يكون الموقوف عليه جهة غير منقطعة، وفي حال انقطاع الموقوف عليه فإنه يُصرف إلى وجوه الخير العامة.
٤/٤/٤/٢ لا يشترط أن يكون الموقوف عليه موجوداً وقت الوقف.
٥/٤/٤/٢ يجوز أن يخص الواقف بعض الأولاد بالوقف أو بزيادة في الحصص إذا كان هناك غرض صحيح كالفقراء أو المطلقات أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

٥/٢ توثيق الوقف:

١/٥/٢ ينبغي توثيق الوقف بالوسائل النظامية حفظاً للوقف وحمايةً له من الضياع والاعتداء.
٢/٥/٢ يوثق الوقف بالكتابة النظامية التي تحررها جهة مختصة، كما يوثق بالكتابة العادية.
وفي جميع الأحوال ينبغي الإفادة من وسائل الإثبات القانونية المعاصرة بما يحمي الوقف.

٣/٥/٢ ينبغي أن تتكون وثيقة الوقف من الاستهلال، والسبب الداعي للوقف، واسم الواقف مع ما يثبت صفته وأهليته وملكيته، وتعيين محل الوقف ووصفه وصفاً نافياً للجهالة، ومصارف الوقف، وشروطه، وتحديد الناظر ومهامه، وأجرته، والخاتمة، وتوقيع الواقف.
٤/٥/٢ تُعد وثيقة الوقف مستنداً لإثبات الوقف وحمايته وحفظه، وضمان اكتمال أركان الوقف وشروطه، وتحقيق مقصود الواقف من الوقف، وقطع المنازعات على الوقف.

٦/٢ محل الوقف

١/٦/٢ يجوز وقف العقار، ويدخل معه المنقولات التابعة له الموضوع في نية البقاء.

٢/٦/٢ يجوز وقف المنقول ولو كان مستقلاً، كالمركبات، والأجهزة، والآلات، وأدوات الإنتاج، والمواقع الإلكترونية، والتطبيقات الرقمية.

٣/٦/٢ وقف النقود

١/٣/٦/٢ يجوز وقف النقود، ويكون الانتفاع بها بما لا يؤدي إلى استهلاكها، مثل: الإقراض المشروع أو باستثمارها بالطرق المشروعة. ومن ذلك وقف النقود في الحسابات الجارية، وأوعية الوقف الجماعي كتأسيس الصناديق الوقفية التي يكون الغرض منها جمع الأموال وتنميتها وإقراضها.

٢/٣/٦/٢ إذا استثمرت النقود الموقوفة، فاشتريت بها أصولاً فإن تلك الأصول لا تكون وقفاً بعينها مكان النقد، ويجوز بيعها للاستثمار الأكثر مصلحاً للوقف، ويكون الأصل الموقوف هو المبلغ النقدي.

٣/٣/٦/٢ يُعد النقد المسمى وقت الوقف هو الأصل الموقوف، ولا أثر لتغير القوة الشرائية على قيمة الأصول النقدية الموقوفة.

٤/٣/٦/٢ ينبغي التحوط بصيغٍ شرعيةٍ لحماية رأس مال الوقف النقدي، والتحوط من مخاطر فروق أسعار العملات وتغير قيمتها، وفق ما ورد في المعيار الشرعي رقم (٤٥) بشأن حماية رأس المال والاستثمارات.

٤/٦/٢ وقف الشركات والأسهم

١/٤/٦/٢ يجوز وقف الشركات أو حصة منها أو أسهم الشركات المساهمة المباح تملكها شرعاً، فتكون حينئذ وقفاً بعينها لا يجوز التصرف فيها إلا وفق شروط الاستبدال الواردة في الفقرة (٥/١/٦)، وأما موجوداتها فيجوز التصرف فيها وفق الأنظمة والأعراف التجارية.

٢/٤/٦/٢ تُعدُّ الزيادة في قيمة الأسهم الموقوفة زيادة رأسمالية على أصل الوقف وليست ريعاً، بخلاف أسهم المنحة التي مصدرها من الربح؛ فإنها تكون ريعاً ما لم يشترط الواقف ضمها إلى أصل الوقف.

٣/٤/٦/٢ إذا صُفِّيت الشركة الموقوفة، أو الموقوفة أسهمٌ فيها، فتُطبَّق أحكام الاستبدال وفق نص الواقف وما تقتضيه مصلحة الوقف والموقوف عليه.

٥/٦/٢ وقف الصناديق الاستثمارية والصكوك والحسابات الاستثمارية

١/٥/٦/٢ يجوز وقف الصكوك الاستثمارية ووحدات الصناديق الاستثمارية،

المباحة، سواء أكان ذلك مؤبدا أم مؤقتا:

أ. فإن كان وقفها على سبيل التأييد، فتُصرف توزيعاتها الدورية، ويعاد استثمار قيمتها عند إطفائها في صكوك أخرى أو وحدات صناديق استثمارية بحسب الحال، أو بأي أصل استثماري يحقق عائداً للوقف، وفق نص الواقف وما تقتضيه مصلحة الوقف والموقوف عليه.

ب. وإن كان وقف الصكوك أو وحدات الصناديق الاستثمارية على سبيل التأييد، فتصرف التوزيعات الدورية في مصارف الوقف، وعند الإطفاء يسترد الواقف ما بقي من أصل ماله.

٦/٦/٢ يجوز وقف الحقوق المعنوية المباحة، كوقف حق التأليف أو براءة الاختراع للتصدق بريعها أو منفعتها.

٧/٦/٢ يجوز وقف المرهون بإذن المرتهن، ولا يجوز بلا إذنه إلا إن علق الواقف وقفه على فكاك الرهن.

٨/٦/٢ يجوز لمن حاز أموالاً مشبوهة أو محرمة لا يُعرف أصحابها أن يبرئ ذمته ويتخلص منها بوقفها على أوجه الخير العامة، أو بيعها ووقف ثمنها.

٩/٦/٢ يجوز لمن حاز أموالاً لها عائدٌ محرم (كالسندات) أن يوقف رأس ماله منها، ويكون مصرف هذه العوائد في أوجه الخير العامة عند تعذر ردها لأصحابها، ويجب الإسراع بالاستبدال بما هو مباح.

١٠/٦/٢ يجوز وقف المشاع، سواء أكان قابلاً للقسمة أم غير قابل لها، ويمكن أن يؤجر المشاع كله غير الأسهم والصكوك، ويكون للوقف حصته من الأجرة، أو أن تؤجر الحصة الموقوفة وتستغل المنافع بالمهاياة المكانية أو الزمانية ويكون للمستحقين الربيع الخاص بحصة الوقف.

١١/٦/٢ يجوز وقف المنافع - كمن ملكها باستئجار مثلاً - فتؤجر وتكون أجرها ريعاً للوقف على أن يؤقت وقفها بمدة الاستئجار، وترجع بعدها إلى المؤجر، وهذا إذا لم يمنعه المؤجر من إعادة التأجير. ولا يؤثر وقف المنفعة لمدة محددة على تصرف مالك العين بملكه، إذ له كل التصرفات المباحة شريطة المحافظة على حق الوقف في المنفعة.

٧/٢ الشروط في الوقف:

١/٧/٢ للواقف اشتراط كل ما لا يخالف الأحكام الشرعية في شؤون وقفه، وبما لا يخل

- بأحكام الوقف أو يؤثر في أصله، ويجب العمل بشرطه، ويراعى في فهم شروط كل واقف ما عليه العرف في زمانه ومكانه.
- ٢/٧/٢ للواقف أن يشترط انتفاعه أو ورثته بالوقف مدة حياته أو مدة معلومة، أو الإنفاق منه على نفسه أو ورثته، أو قضاء ديونه.
- ٣/٧/٢ للواقف أن يشترط أن يصرف من ريع الوقف الخيري على من افتقر من ذريته ثم يستمر صرف الريع في الخيرات.
- ٤/٧/٢ يبطل الشرط المشتمل على ما هو محرم شرعاً، أو الشرط الذي يُخلُّ بالوقف أو يؤثر في أصله أو يتعذر تنفيذه، فيبطل الشرط ويصح الوقف بدونه، مثل اشتراط عدم الاستبدال مطلقاً، أو عدم عزل الناظر مهما كان السبب، كما يبطل الشرط الذي يؤدي إلى تعطيل مصلحة الوقف أو الإخلال بالانتفاع به مثل اشتراط البدء دائماً بالمستحقين ولو كان الوقف محتاجاً للصيانة والترميم.
- ٥/٧/٢ إذا اشترط الواقف انتفاع الموقوف عليه بالوقف بالسكنى جاز انتفاعه به بنفسه أو بغيره وله أجرته ما لم يشترط الواقف أن يكون انتفاع الموقوف عليه بالسكنى بنفسه فقط دون تأجييره، وكذلك العكس.
- ٦/٧/٢ للواقف أن يشترط لنفسه في وقفه تعديل شروط الوقف بما لا يخل بأصل الوقف.

٣. نظارة الوقف:

- ١/٣ الناظر: هو كل من يتولى الإشراف على الوقف وإدارته وتنمية موارده وحفظ أصوله وصرف ريعه في مصارفه وفق شرط الواقف، ويتحمل مسؤولية إدارة الوقف سواء كان فرداً أو جماعة أو هيئة أو وزارة أو نحو ذلك. سواء قام بذلك بنفسه أو عيّن من يقوم به.

٢/٣ تعيين الناظر:

- ١/٢/٣ النظارة على الوقف حق مقرر لمصلحة الوقف.
- ٢/٢/٣ الأصل أن تعيين الناظر حق للواقف، مع مراعاة الأنظمة والقوانين السارية في كل بلد، فإن لم يعين الواقف ناظراً فتعيّنه الجهة المختصة.

٣/٣ قيود النظارة:

- ١/٣/٣ تنقيد نظارة الوقف بالأحكام الشرعية ثم بشروط الواقف إلا إذا تعارضت الشروط مع الأحكام الشرعية أو مع ما تتحقق به المصلحة حسب تقدير الناظر بعد موافقة الواقف أو الجهة المختصة.

٢/٣/٣ ينبغي للناظر الاستعانة برأي أهل الخبرة، والالتزام بفتوى شرعية معتبرة في أعماله .

٤/٣ الرقابة على الوقف:

للقضاء أو الجهة المختصة بالفصل في النزاعات أو الإشراف على الأوقاف -بموجب الولاية العامة- سلطة الإشراف على نظارة الوقف وإدارته، والنظر في حفظ أصوله وتنمية موارده، ومتابعة أحوال الوقف، ومحاسبة النظار، والنظر في الشكاوى على الناظر أو غيره.

٥/٣ ما يشترط في الناظر: يشترط في الناظر العدالة، والعقل، والرشد، والكفاءة.

٦/٣ وظائف الناظر: من وظائف الناظر ما يأتي:

١/٦/٣ تنفيذ شروط الواقف.

٢/٦/٣ إدارة الوقف وصيانته وتنميته واستثماره.

٣/٦/٣ الإفادة من الوسائل النظامية في حفظ أصول الوقف مثل: التأمين على الوقف إن كان من طبيعته ذلك؛ على أن يكون تأميناً إسلامياً ما أمكن ذلك، مع مراعاة أحكام إدارة الوقف في الفقرة رقم (٤). وكذا تأسيس شركة ذات غرض خاص لحماية الوقف عند استثماره أو الاستدانة عليه أو الاستدانة منه، وتكون الشركة حينئذ ملكاً للوقف.

٤/٦/٣ تمثيل الوقف والدفاع عن حقوقه، ودفع أجور وكلاء الدعاوى المرفوعة على الوقف ومصروفات توثيقه.

٥/٦/٣ تحصيل ريع الوقف وصرفه في مصارفه، وأداء ديون الوقف وحقوق المستحقين.

٦/٦/٣ الالتزام عند تبديل الوقف أو إبداله أو استبداله بما ورد في شروط الاستبدال في الفقرة (٥/١/٦).

٧/٦/٣ إعداد حسابات للوقف تكون مستقلة عن غيرها.

٧/٣ صلاحيات الناظر: لناظر الوقف من الصلاحيات ما يأتي:

١/٧/٣ تنظيم طريقة إدارة الوقف ورعاية مصالحه بما يحقق مصلحة الوقف.

٢/٧/٣ وضع اللوائح والتنظيمات وضوابط العمل التي تحقق مصلحة الوقف، وتعديلها حسب المصلحة.

٣/٧/٣ مراعاة المصلحة وتقدير الحاجة في مصارف الوقف بما لا يخالف شروط الواقف.

٤/٧/٣ تفويض غيره ببعض صلاحياته عند الحاجة.

٥/٧/٣ يد الناظر يد أمانة، لا يضمن إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط الواقف.

٨/٣ محظورات النظارة: يحظر على الناظر ما يأتي:

- ١/٨/٣ مخالفة الأحكام الشرعية وشروط الواقف.
- ٢/٨/٣ التعدي على الوقف أو التقصير فيه.
- ٣/٨/٣ التلبس بشبهة المحاباة؛ كأن يؤجر الوقف لنفسه أو لولده الذي في ولايته، ولو بأكثر من أجره المثل إلا عن طريق الجهة المختصة، أو إيجاره لمن لا تقبل شهادتهم له (أحد الزوجين والأصول والفروع ممن ليسوا في ولايته) بما يقل عن أجره المثل.
- ٤/٨/٣ إعارة الوقف لغير الموقوف عليهم، فإن أعارها لزم المستعير أجره المثل.
- ٥/٨/٣ رهن الوقف أو الاستدانة عليه دون مراعاة ما ورد في البند (٣/٤).

٩/٣ أجره الناظر:

- ١/٩/٣ يستحق الناظر أجره على نظارته ما لم يتنازل عن ذلك، والأولى دفعاً للنزاع النص على أجره الناظر، وتُصرف من غلة الوقف.
- ٢/٩/٣ إذا عين الواقف مقدار أجره الناظر فتصرف حسب تعيينه، وإن لم يعينها الواقف؛ فيستحق حينئذ أجره متناسب مع عمله.
- ٣/٩/٣ يجوز أن تكون أجره الناظر مبلغاً محدداً أو نسبة من الربح.
- ٤/٩/٣ يعاد النظر في تحديد أجره الناظر عند الحاجة.
- ٥/٩/٣ إذا كان إجمالي الربح أقل من أجره الناظر؛ قدمت الصيانة وما في حكمها من المصروفات الضرورية لاستمرار الوقف، ويكون المتبقي من الأجر ديناً على الوقف.

٤. إدارة الوقف:

١/٤ صيانة الوقف:

- ١/١/٤ يُقدّم ما يحتاجه الوقف من صيانة أو ترميم على غيره من المصارف، مع مراعاة مواعيد أعمال الصيانة بحسب درجتها ودورتها. ولا تحتاج الصيانة وعمارة المتهدم من أعيان الوقف إلى نص الواقف عليها.
- ٢/١/٤ يجوز تخصيص مبلغ سنوي من غلة الوقف لأغراض الصيانة والترميم، ولو لم يشترط الواقف ذلك، وعند استثمار المخصص فيكون بصيغ سهلة التسييل، ويُضَمُّ ربح الاستثمار للمبلغ المخصص، ولا حق للمستحقين فيه إلا عند الاستغناء عن جزء منه.

- ٣/١/٤ عند عدم توافر مبالغ للصيانة أو الترميم؛ فللناظر أن يأذن لمستأجر الوقف بالصيانة

والترميم، وتكون له حينئذ الأولوية في استمرار استئجاره للوقف حتى يستوفي دينه على الوقف، أو الاستدانة من غير المستأجر، ويكون الوفاء من الربح.

٢/٤ الاستدانة على الوقف:

الاستدانة على الوقف لها حالان:

١/٢/٤ الحال الأولى: الأصول الموقوفة بأعيانها: وهي الأوقاف التي تتجه فيها نية الواقف إلى تحييس أصل بعينه، كوقف العقار. فهذه الأوقاف تجوز فيها الاستدانة على ذمة الوقف بالاقتراض المشروع، أو الشراء بالأجل، أو بأي تمويل مباح شرعاً -على أن يكون ربح التمويل بسعر المثل-؛ لصيانتها أو تعميره، بشرط نص الواقف أو إذن الجهة المختصة مع مراعاة مقدرة غلة الوقف على تحمل عبء التمويل وسداده.

١/١/٢/٤ إذا لم يوجد نص من الواقف أو إذن من الجهة المختصة فإن الاستدانة تسوغ في الحالات الآتية:

- أ- الاحتياج لصيانة الوقف أو عمارته الضرورية دون وجود غلة كافية لذلك.
- ب- دفع الالتزامات المالية -إن وجدت- دون وجود غلة لدفعها.
- ج- العجز عن دفع مرتبات القائمين على الوقف أو العاملين لتحقيق أغراضه إذا خيف تعطل الانتفاع به.

٢/١/٢/٤ تجوز الاستدانة على ذمة الأوقاف العينية لغرض استثمار الفائض من ريعها عن مصارف الوقف ومخصصاته بشرط ألا يكون للدائن حق الرجوع على الأصل الموقوف لاستيفاء دينه.

٢/٢/٤ الحال الثانية: الأوقاف الاستثمارية: وهي الأوقاف التي تتجه فيها نية الواقف لجعلها أصلاً يُنمى بالاستبدال والاستغلال بحسب مقتضيات التجارة، لا إلى تحييسها بأعيانها، وإنما غرضه استدامة الوقف بتلك الأعيان أو بدائلها، كوقف النقود والشركات الوقفية؛ فهذه الأوقاف تجوز فيها الاستدانة على ذمة الوقف لتنميتها وفق الأعراف التجارية مع مراعاة مصلحة الوقف وكفاية غلته لسداد تلك الالتزامات.

١/٢/٢/٤ يجوز إصدار خطاب ضمان بنكي بأرصدة الأموال الموقوفة لمصلحة الوقف واستثماره.

٣/٤ رهن الوقف لتمويل الاستثمار:

١/٣/٤ الأصل عدم جواز رهن أصل الوقف، ويستثنى من ذلك رهن الأوقاف الاستثمارية في الحال التي تجوز فيها الاستدانة على الوقف فيها وفق الضوابط المبينة في الفقرة ٢/٤.

٤/٤ إقراض مال الوقف: لا يجوز إقراض مال الوقف، إلا إذا كان ذلك بنص الوقف، أو كان من أغراض الوقف أو يحقق مصلحة الوقف بإذن الجهة المختصة. ويجب أن يوثق ذلك بالضمانات الكافية.

٥/٤ استثمار الوقف:

١/٥/٤ يجب عند استثمار الوقف اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة بتطويره والحفاظة عليه، مع مراعاة أحكام الوقف الشرعية وشروط الواقفين، والأخذ بالطرق الحديثة المشروعة للاستثمار بمقتضاها.

٢/٥/٤ ينبغي الاستعانة بالخبراء المتخصصين في الاستثمار كالمؤسسات المالية الإسلامية. ٣/٥/٤ تعد الإجارة من الصيغ الاستثمارية للأوقاف، فتصح إجارة الوقف، والأصل في مدة إجارة الوقف ألا تكون طويلة عرفاً إلا لمصلحة بينة، والأولى في الإجارة الطويلة أن تكون الأجرة متغيرة مربوطة بمؤشر منضبط معلوم لا تقل عن أجرة المثل. وينظر المعيار الشرعي رقم (٩) بشأن الإجارة والإجارة المنتهية بالتأميك.

٤/٥/٤ لا يصح إيجار الأعيان الموقوفة أو المنافع الموقوفة بأقل من أجرة المثل، فإن حصل للضرورة فإنها تُقدَّر بقدرها، وحينئذ فتصح الإجارة مع وجود الغبن الفاحش في الأجرة، ثم إن وُجد من يستأجر بأجرة المثل فللناظر المطالبة بفسخ الإجارة القائمة، إلا إذا قبل المستأجر الأول الزيادة. وإذا زادت أجرة المثل بسبب العمارة والبناء على حساب الوقف فإن الزيادة تُلزَم المستأجر.

٥/٥/٤ يجوز استثمار ريع الوقف في الحالات التي لا تؤثر على توزيعه على مستحقيه؛ وذلك إذا نص الوقف على استثمار بعضه، أو في حال فترة الانتظار للمستحقين.

٦/٥/٤ يمكن استثمار النقد الموقوف بتطبيق صيغة المراجعة، وينظر المعيار الشرعي رقم (٨) بشأن المراجعة.

٧/٥/٤ يمكن تطوير أراضي الوقف بالصيغ الاستثمارية المباحة، ومن ذلك:

١/٧/٥/٤ تطبيق صيغة الاستصناع على أرض الوقف، وقد يكون ذلك عن طريق



عقود البناء والتشغيل والإعادة (B.O.T)، وينظر المعيار الشرعي رقم (١١) بشأن الاستصناع البند (١/٢/٣).

٢/٧/٥/٤ تطبيق صيغة المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك للوقف، بتمويل جماعي من الوقف ومن جهة التمويل للمشاركة في إنشاء المباني، مع بقاء أرض الوقف خارج المشاركة، مع الاشتراك في عائد إيجار المباني إلى حين تملك الوقف لجميع المباني. وينظر المعيار الشرعي رقم (١٢) بشأن الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة البند (٨/٥).

٣/٧/٥/٤ تطبيق صيغة الإجارة الموصوفة بالذمة المنتهية بالتملك للوقف، بإجارة جهة التمويل المباني الموصوفة التي ستُنشأ على أرض الوقف، وانتهائها بتملك الوقف للمباني. وينظر المعيار الشرعي رقم (٩) بشأن الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك البند (٥/٣).

٤/٧/٥/٤ تطبيق صكوك الإجارة على أرض الوقف، وينظر المعيار الشرعي رقم (١٧) بشأن صكوك الاستثمار.

٦/٤ الالتزام في إدارة الوقف بأفضل الممارسات الإدارية ومعايير الحوكمة، ومن ذلك معيار حوكمة الوقف الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (أيوفي).

٥. مصارف الوقف:

- ١/٥ لا تنحصر مصارف الوقف المباحة في مجال معين، وهي متنوعة بحسب الزمان والمكان والحال.
- ٢/٥ يتعين صرف ريع الوقف فيما حدده الواقف.
- ٣/٥ لا يجوز تغيير مصرف نص عليه الواقف إلا عند الضرورة بعد موافقة الجهة المختصة.
- ٤/٥ ما فضل من الربيع بعد حوائج الوقف الأساسية ومصارفه المحددة من قبل الواقف، فإذا أن يُستَمر لمصلحة الوقف، أو يُصرف في أوجه الخير المشابهة لشرط الواقف إن وجدت، وإلا فيصرف في وجوه الخير العامة.
- ٥/٥ ما يملكه الوقف بعد نشوئه لا يخلو من حالات:
- ١/٥/٥ الحال الأولى: أن يكون ذلك باستبدال بعض أصول الوقف أو بيعها، فيأخذ البديل حكم المبدل منه.



- ٢/٥/٥ الحال الثانية: أن يكون ذلك ناتجاً من ريع الوقف فيأخذ حكم الربيع.
- ٣/٥/٥ الحال الثالثة: أن يكون ذلك بتبرع للوقف؛ فإن قصد المتبرع أن يكون وفقاً فله حكم الوقف بحسب نوع الوقف المتبرع له، عينياً كان أو استثمارياً -وفق التفصيل المبين في الفقرة ٢/٤- . وإن قصد غير الوقف كالحبة والصدقة فيأخذ حكم ذلك. وإن لم تُعلم نيته فيأخذ حكم الوقف بحسب نوعه.
- ٦/٥ للنظر بعد إذن الجهة المختصة وظهور المصلحة الراجحة تخصيص جزء من ريع الوقف يُضاف لأصل الوقف، ما لم يشترط الواقف خلاف ذلك. فإن كان الموقوف عليهم معينين فيشترط حينئذ موافقتهم على أن يكون محققاً لمصلحة الوقف وغبطة الموقوف عليهم.
- ٧/٥ ينبغي تخصيص جزء من فائض ريع الوقف بقدر حاجة الوقف له في المستقبل، وما فضل بعد ذلك يُصرف في وجوه الخير العامة.
- ٨/٥ لا مانع من تكوين مخصصات من ريع الوقف بحسب المصلحة، فإن زال موجب المخصص، فيُصرف في مصارف الوقف.
- ٩/٥ يجوز خلط إيرادات الأوقاف المتعددة إذا كان مصرفها واحداً لغرض توزيعها في ذلك المصرف، ويبقى كل وقف مستقلاً عن الآخر في ذمته المالية ونفقاته وأجرة نظارته ونحو ذلك. ومثلها في جواز خلط الإيرادات الأوقاف مجهولة أو منقطعة المصرف.
- ١٠/٥ الازدحام في المصرف:**
- ١/١٠/٥ يقدم في الصرف من الربيع عند الازدحام ما كان لمصلحة الوقف، وفيما عدا ذلك فيلتزم بشرط الواقف في ترتيب المصارف، ويكون لكل مصرف نصيبه بقدره.
- ٢/١٠/٥ إن كان الوقف منفعهً يتعذر استيفاؤها من الموقوف عليهم في وقت واحد أو كان على محصورين مستوين في استحقاقهم لا يستوفيهما جميعهم، فيجوز استيفاؤها بالمهاياة أو استيفاؤها من بعضهم مع تعويض الباقيين.
- ٣/١٠/٥ إذا كان الوقف على أشخاص محصورين معينين، وحصل نقص في الربيع؛ فإن النقص يدخل على جميعهم بنسب حصصهم.
- ٤/١٠/٥ إن كان من مصارف الوقف العاملون في الوقف (كالناظر والحارس) وحصل نقص في الربيع، فيُنظر:
- ١/٤/١٠/٥ إن كان نصيب الواحد منهم لا يقل عن أجره مثله، أو قل ورضي به، أو وجد من يعمل به؛ فلا يزداد عليه.



٢/٤/١٠/٥ إن كان نصيب الواحد منهم يقل عن أجرة مثله ولم يوجد من يعمل به فيعطى ما يكمل به أجرة مثله، فإن تعذرت زيادته؛ فللناظر مراعاة مصلحة الوقف بتقليص ما يكفي من العاملين.

٦. عوارض الوقف:

١/٦ استبدال الوقف:

١/١/٦ الاستبدال في الوقف: إخراج الأصل الموقوف عن جهة وقفه ببيعه أو شراء أصل آخر بدلا منه، وذلك لتحقيق مصلحة الوقف.

٢/١/٦ مع مراعاة شروط الاستبدال المبينة في الفقرة (٥/١/٦) يجوز استبدال الوقف في الحالات الآتية:

١/٢/١/٦ إذا كان مأذوناً به بنص الوقف.

٢/٢/١/٦ إذا تعطلت منافع الوقف، أو تعذر استيفاء المنفعة؛ فيجوز استبداله بأفضل منه من جنسه.

٣/٢/١/٦ إذا كان في جمع الأوقاف المتعطلة إحياء لها فتدمج في وقف واحد بحسب حصة كل وقف.

٤/٢/١/٦ إذا كان في الاستبدال مصلحة شرعية ظاهرة للوقف لا يمكن تحقيقها إلا بالاستبدال؛ فيجوز الاستبدال بأفضل منه من جنسه.

٥/٢/١/٦ إذا كان من الأوقاف الاستثمارية التي جرى العرف التجاري باستبدالها للأغراض الاستثمارية.

٣/١/٦ يجب استبدال الوقف إذا تحول محله إلى محرم، كمن وقف أسهما مباحة فتحولت فيما بعد إلى محرمة. وينظر البند (٨/٤/٣) من المعيار الشرعي رقم (٢١) بشأن الأوراق المالية الأسهم والسندات.

٤/١/٦ إذا أراد ناظر الوقف المشاع أو شريك الوقف المشاع القسمة فيما لا يقبلها؛ يُجْبَر الممتنع على البيع ويجعل ثمن الحصة الموقوفة في وقف مثله، كما يجبر الممتنع على القسمة فيما يقبلها إن طلبها ناظر الوقف أو الشريك.

٥/١/٦ شروط استبدال الوقف:

يشترط في جميع حالات الاستبدال السابقة توافر جميع الشروط الآتية:

١/٥/١/٦ أن تتحقق بالاستبدال المصلحة للوقف.

- ٢/٥/١/٦ أن تنتفي التهمة والمحابة في الاستبدال.
- ٣/٥/١/٦ ألا يكون البدل أقل قيمة ولا أقل ربحاً من المستبدل به وفق تقويم الخبراء العدول.
- ٤/٥/١/٦ المبادرة إلى شراء البدل فوراً إلا ما تقتضيه الحاجة.
- ٥/٥/١/٦ أن يكون الاستبدال للأصول الموقوفة بأعيانها (الأوقاف العينية) بموافقة الجهة المختصة - إن وجدت - أو بفتوى شرعية معتبرة.
- ٢/٦ انقطاع الوقف: إذا انقطعت الجهة الموقوف عليها (واحدة كانت أم أكثر) فإن الوقف ينصرف إلى وجوه الخير العامة. وينظر البند (٣/٢/١/٦).